سياسات دعم أسعار محصول الحنطة وتأثيرها على المساحة المزروعة في العراق للمدة 1970- 2002

Policies to support the prices of wheat crop and its impact on the planted area in Iraq for the period 1970-2002

د. عماد محمد عبدالرحمن
abdul_alk @yahoo.com
د. سيف الدين هاشم قمر
saifhkamar@yahoo.com
الجامعة العراقية / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

تعد السياسة السعرية إحدى الأدوات الاقتصادية التي يتطلب استخدامها ضمن حزمة الإجراءات والسياسات الأخرى. وتعتمد استجابة عرض المحاصيل الزراعية على المتغيرات التي تحدثها السياسة السعرية عندما تكون التغيرات في الأسعار حقيقية ومعنوية.

وتشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن الاقتصاد العراقي عانى خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي من عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب الحروب المتعددة وتأثر الأسعار بالتغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي والظروف الاقتصادية العالمية.

واتضح من البحث أن الاتجاه العام للمساحة المزروعة بمحصول الحنطة في العراق تميل نحو الانخفاض، في حين أخذ الاتجاه العام للسعر الجاري لمحصول الحنطة إلى الزيادة الكبيرة، قابل ذلك اتجاه السعر الحقيقي نحو الانخفاض الكبير، وأظهرت نتائج التحليل إلى عدم وجود تأثير للسعر الجاري والسعر الحقيقي لسنة أو لسنتين سابقتين على المساحة المزروعة.

Abstract

Price policy is one of the economic instruments that require be used within the package of procedures and other policies. The response display of agricultural crops depends on the variables that caused by policy changes when the price changes in real prices and significant.

Economic indicators point out that the Iraqi economy suffered during the last three decades of the last century of economic instability because of multiple wars and affected prices with changes in the U.S. dollar and global economic conditions.

It was clear from the research that the general trend of the area planted with wheat crop in Iraq trend to decline, while taking the general direction of the current price of the wheat crop to a large increase, offset by the real price trend toward big decrease

The results of the analysis have showed there is no effect of the current price and the real price for a year or two years previous on the planted area.

أهمية البحث:

يعد السعر في اقتصاد السوق العامل الموجه للمجال الاستهلاكي والمجال الإنتاجي (جعاطة، 1978: 271) ويعتبر السعر في الاقتصاد الموجه من اهم العوامل المنظمة للانتاج والاستهلاك (وزارة التخطيط،1984: 3) وتؤدي أي زيادة في الطلب على السلع والخدمات الى ارتفاع اسعارها مما يشجع على زيادة الانتاج .

يحتل محصول الحنطة مكانة مهمة بين المحاصيل الشتوية التي تزرع في العراق من حيث الدخل المستمد من هذا المحصول فضلا عن دوره في تشغيل الموارد المتاحة المخصصة للزراعة الشتوية. يعد محصول الحنطة المحصول الرئيسي الاول من حيث المساحة الزراعية المخصصة للمحاصيل الشتوية واهميتة الاستهلاكية لعموم السكان في القطر.

وتدخلت الدولة في تحديد اسعار شراء محصول الحنطة وذلك لتحسين توزيع الدخل بين القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني وتحسين تخصيص الموارد المحلية المتاحة في القطاع الزراعي ولسد الاحتياجات المحلية للاستهلاك من هذا المحصول. ويترتب على أي زيادة في الأسعار آثاراً جانبية على الاقتصاد الوطني خاصة اذا كانت تخص محصولاً رئيسياً مثل الحنطة حيث "يمكن تقوية مقدرة النظام الاقتصادي الزراعي أو اضعافه على التنافس بتغير الظروف الاقتصادية" (UN, 1998: p.21)

مشكلة البحث:

إن التغييرات الايجابية في سعر المحصول ناتجة عن الزيادات المتنامية في الطلب عليه، كما هو معروف، مما تؤدي الى زيادات في المساحة المزروعة حيث ان اي زيادة في الطلب يرافقه، في الموسم اللاحق، زيادة في العرض ويعبر عن هذه الزيادة في الطلب بالزيادة التي تحصل في اسعار شراء الدولة لمحصول الحنطة، حيث عملت الدولة خلال مدة البحث على احداث زيادات معتبرة في اسعار شراء محصول الحنطة وهو المتغير المستقل، إذ ارتفع سعر الشراء الطن الواحد من 18,4 دينار في سنة 1970 ووصل الى (105000) دينار في سنة 2002 بمعدل تغير سنوي (3280,7) ديناراً، وازدادت المساحة المزروعة من (2691) ألف دونما إلى أن وصلت في سنة 2002 الى (3862) الف دونم وبمعدل تغير سنوي لم يزد مقداره عن (36,6) دونما. ومشكلة البحث تكمن في التساؤل: هل صاحب هذه الزيادات المتتالية في السعر زيادات مناسبة في المساحة المزروعة وهي المتغير التابع؟

أهداف البحث:

ان القرارات الانتاجية التي يتخذها المزارعون (المنتجون) في تحديد المساحة التي سيتم زراعتها من محصول الحنطة لموسم ما، تتأثر بالمستويات السعرية السائدة لهذا المحصول في مدة زمنية سابقة، وان المنتجين يستجيبون للزيادات التي تحدثها الدولة في سعر شراء الطن الواحد في المواسم السابقة، لذا يهدف البحث الى دراسة طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل وهو السعر والمتغير التابع وهو المساحة المزروعة ومدى فاعلية السعر في توجيه المساحة المزروعة بالحنطة.

فروض البحث:

تنتظر الدولة والمجتمع من احداث تغييرات في سعر شراء الدولة للطن الواحد من الحنطة ان يقابل ذلك احداث تغيرات ايجابية واضحة في المساحة المزروعة تعطي تبريرا لتحمل المجتمع للكتلة النقدية التي سيتحملها نتيجة هذه الزيادات وما تحدثه من تضخم وزيادات في اسعار المواد الاساسية وتوجيه الموارد المتاحة نحو محصول الحنطة.

حدود البحث:

يتضمن البحث السياسة السعرية في العراق للمدة الزمنية من عام 1970 لغاية 2002. حيث ان السنوات التي تلت ذلك التاريخ رافقتها ظروف الاحتلال وما تبع ذلك من عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة حتى توضع مؤشرات محددة للسياسة السعرية في القطاعات المختلفة ومنها القطاع الزراعي.

منهج البحث:

اعتمد البحث على منهجية التحليل الاقتصادي الكمي وبالتحديد التحليل الرياضي معتمدا على بعض النماذج الرياضية التي تعبر عن تأثير السعر على المساحة المزروعة واستخدام نماذج التخلف الزمني.

الاستعراض المرجعي:

عند مراجعة الدراسات السابقة حول تحليل مستوى التدخل الحكومي وتقييم السياسة الزراعية في العراق، يتبين ان الزوبعي (1995) توصل إلى إن سياسة التدخل الحكومي في تسعير محصول الحنطة كانت سياسة اقتصادية موجهة نحو دعم المستهلك لا المنتج، مما خلق نمطاً مربكاً من أنماط التنمية الاقتصادية الزراعية، وأدى بدوره إلى الاعتماد على الاستيراد لسد الحاجة المحلية (الزوبعي، 1995: 175)، وتوصل الحيالي (1998) في دراسته عن السياسة السعرية للرز في العراق، إلى إن الدولة كانت تدفع مبالغ كبيرة من خزانتها لدعم المستهلك وتغطية الفرق بين سعر الاستيراد وسعر المستهلك، وان هناك فقداً في الرفاهية في جانب المنتج على حساب زيادة رفاهية المستهلك، فضلاً عن إن هناك فقداً في الكفاءة لكل من المنتج والمستهلك (الحيالي، 1997 : 139)، وأكدت هذه النتيجة الباحثة كنعان (1998) في بحثها عن السياسة السعرية للشعير في العراق، حيث اتضح أن هناك فقداً في الكفاءة بالنسبة للمنتج والمستهلك، وإن الدولة كانت تدفع مبالغ كبيرة من خزانتها لدعم المستهلك وتغطية الفرق بين سعر الاستيراد وسعر المستهلك (كنعان، 1998: 99)، وأكد القيسي (2002) هذه النتائج في دراسته في السياسة السعرية لمحصول الذرة الصفراء، حيث أظهرت النتائج حدوث خسارة اقتصادية صافية لكل من المنتج والمستهلك، وهي تعد فقداً في الكفاءة، وتحملت الدولة مبالغاً كبيرة لتغطية الفرق بين سعر البيع للمستهلك وسعر شراء الدولة للمحصول عن طريق الاستيراد، مما أثر على حصيلتها من النقد الأجنبي (القيسي ،2002 : 122).

هيكلية البحث:

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين : يتناول المبحث الاول الاطار النظري للسياسة السعرية في العراق ونماذج التخلف الزمني. ويتناول المبحث الثاني استخدام النماذج الرياضية في تحليل السياسة السعرية لمحصول الحنطة ، ثم النتائج التي تم التوصل اليها والتوصيات . والمراجع والمصادر .

المبحث الاول : الاطار النظري للسياسة السعرية في العراق ونماذج التخلف الزمني

السعر هو التعبير النقدي عن قيمة السلعة أو الخدمة، ويعبر بذلك عن نسب تبادل السلع والخدمات فيما بينها، كما انه أداة فاعلة في مجال توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة سواء توجيه المستلزمات الداخلة في العملية الإنتاجية، أو على مستوى توزيع الدخل القومي بين مختلف الشرائح الاجتماعية (الجهاز المركزي للأسعار، 1985 : 383).

أما المعنى الواسع للأسعار فهو "الشروط التي تترتب البدائل على أساسها، بمعنى أن الأسعار في مجموعها تحدد الأهمية النسبية للسلع والخدمات المختلفة (أبو علي، 1972 : 383) وتؤدي الأسعار أدواراً هامة في الحياة الاقتصادية للمجتمع كتخصيص الموارد حيث تعتبر، في النظام الرأسمالي، الموجه الأساسي لعملية تخصيص الموارد وتوزيع الدخل.

وتعد السياسة السعرية إحدى الأدوات الاقتصادية التي ينبغي استخدامها إلى جانب الإجراءات والسياسات الاقتصادية الأخرى، وهي ركناً هاماً للسياسات الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتتمثل أهميتها في تأثيرها على الإنتاج الزراعي، وتعتبر شرطاً ضرورياً لإحداث التنمية الزراعية من خلال تحفيز الإنتاج وزيادته إلا أنها غير كافية لوحدها حيث يتطلب تكاملها مع السياسات الزراعية الأخرى المساعدة أو المكملة لها والضرورية لزيادة الإنتاج. (الجهاز المركزي للأسعار، 1979 : 78)

ومما يجدر ذكره إن استجابة عرض المحاصيل الزراعية إلى المحفزات التي تقدمها السياسة السعرية تقل في المدى القصير عنه في المدى المتوسط والبعيد، ولكي تفعل السياسة السعرية فعلها في مستويات الإنتاج الزراعي ويكون أكثر استجابة للمحفزات السعرية، فإنه يلزم أن يكون التحسن في الأسعار معنوياً وحقيقياً، وأن يتصف هذا التحسن بالاستمرارية واليقين (منظمة الزراعة والأغذية، 1991: 14)، ويعنى ذلك أن الزيادات في الأسعار التي تصاحبها مستوى من مستويات التعثر والانقطاع واللايقين في ظروف الإنتاج الزراعي، تكون ذات طابع مشوه تلقي بظلالها على الاقتصاد ككل ولا تعطي التحفيز اللازم.

تتسم الأسعار الزراعية بسمات الإنتاج الزراعي المحيطة به وواقعه وظروفه. فهي تتعرض، بشكل عام، إلى التذبذب من موسم لآخر، ويصل التذبذب في بعض الأحيان حتى في الموسم الواحد، ويرجع ذلك إلى تقلب الإنتاج الزراعي الذي يتأثر بالتغيرات في الظروف المناخية والبيئية، وينعكس هذا التقلب على الأسعار الزراعية، ومن ثم يؤثر في المعروض من السلع الزراعية والدخل المزرعي.

إن الطبيعة البيولوجية للإنتاج الزراعي تعني إن العرض لا يمكن أن يستجيب مباشرة للتغير في السعر، فضلاً عن ذلك، فإن القرارات الإنتاجية في القطاع الزراعي غير مركزية بشكل كبير ويتخذها آلاف المنتجين الذين يديرون حيازات زراعية صغيرة. ولما كانت القرارات الإنتاجية لتحديد المساحة المزروعة لموسم، ومن أي محصول تتأثر بالمستويات السعرية السائدة ضمن مدة زمنية معينة، أو مدد زمنية سابقة. وان المزارعين يستجيبون للأسعار في وقت لاحق، وأن العرض دالة لأسعار المحاصيل الزراعية على أسعار السنة أو السنين السابقة وذلك بافتراض ثبات اثر العوامل الأخرى عليه (Tomek & Robmson, 1982: 75)، فقد تم دراسة مدى فاعلية السعر في توجيه المساحة المزروعة بمحصول الحنطة، بفرض ثبات العوامل الأخرى، وفق نماذج التباطؤ الزمني.

نماذج التباطؤ الزمني:

يأخذ النموذج الديناميكي عنصر الزمن (Time) في الاعتبار، وهو النموذج الذي يدرس السلوك الاقتصادي سواء على المستوى الجزئي، أو الكلي في حالة اختلال التوازن، وهذا يعني أن قيمة المتغير المستقل تكون مقدرة في مدة سابقة (Lag). أما المتغير التابع ويطلق عليه تسمية المتغير المتباطئ زمنياً، (الحيالي، 1991: 280)، بمعنى آخر وجود مدة زمنية بين حركة المتغيرات التابعة التي تستجيب للمتغيرات المستقلة، أو

تأثير المتغيرات المستقلة التي حدثت في زمن سابق على المتغير التابع في الزمن الحالي. وهذا الزمن يطلق عليه عادة التباطؤ الزمني. إن تضمين التحليل لمثل هذه المتغيرات يجعل نطاق التحليل أوسع واقرب إلى الواقع. حيث انه توجد متغيرات أخرى في نفس المدة.

توجد في نماذج السلاسل الزمنية خاصة مدة أساسية من الزمن تقع بين اتخاذ القرار الاقتصادي، وبين التأثير النهائي للتغير في متغير السياسة الاقتصادية. فإذا كانت المدة الزمنية الواقعة بين اتخاذ القرار والمتغير المؤثر بها طويلة جداً، فلابد في هذه الحالة من إدخال عنصر التباطؤ الزمني لهذا المتغير المستقل.(السيفو، 1988: 322)

أسباب وجود التباطؤ الزمني: هناك ثلاثة أسباب لوجود التباطؤ الزمني وهي:

1) **الأسباب النفسية Psychological:** هناك مدة زمنية يحتاجها الإنسان كي يستجيب أو يتكيف مع الحالات أو التغيرات الجديدة، بسبب العادات والتقاليد فقد لا يغير الناس عاداتهم الاستهلاكية مباشرة بعد تناقص الأسعار، أو تزايد الدخل، وربما يعود ذلك إلى نسق التغيير وما يتضمنه من مضار مباشرة.

2) **الأسباب الفنية Technical:** إن عرض المنتجات الزراعية، مثلاً، يعتمد على متغيرات كالأسعار في المدد الزمنية السابقة، وقد تؤثر هذه المتغيرات في قرارات المنتجين الزراعيين، ولنفترض بأن أسعار رأس المال بالنسبة للعمل قد انخفضت، وعليه فان تعويض رأس المال مكان العمل يصبح شيئاً معقولاً، ولكن ذلك الإحلال، أي استخدام وحدات جديدة من رأس المال يحتاج إلى مدة زمنية.

3) **الأسباب المؤسساتية Institutional:** تساهم القرارات والتشريعات الحكومية في إحداث التباطؤ الزمني، وتؤثر في اتخاذ القرارات وتجعل بعض المتغيرات تعتمد على متغيرات أخرى بعد مرور مدة زمنية.

السياسة السعرية في العراق: توضح الأدبيات الاقتصادية إن تدخل الدولة في القطاع الزراعي قد تسبب في حدوث تشوهات في هيكل الإنتاج، فمن منظور الاقتصاد الكلي، إذا كانت التشوهات في الإنتاج لها علاقة بالفرص البديلة فان هيكل الإنتاج يمكن إن يستمر على ما هو عليه فقط من خلال سلسلة من الدعم التي تسبب في النهاية خللاً في الموازنة العامة للدولة. اضافة الى إن هذه التشوهات تقلل من معدل النمو عبر الزمن، حيث أن استمرار التشوهات الهيكلية في الإنتاج (بسبب السياسة السعرية) تجعل من مساحة تحرك منحنى إمكانيات الإنتاج إلى مستويات أعلى محدودة. (المنظمة العربية، 1999: 10)

اتبعت الدولة في العراق سياسات دعم القطاع الزراعي في السياسة الزراعية وفق عدة اتجاهات:

- دعم سعر صرف الدينار مقابل الدولار الذي يتم التعامل به في احتساب قيمة المستلزمات الزراعية وتحديد كلفتها.
- دعم سعر البيع بحيث لا يمكن للقطاع الخاص من منافسة سعر الدولة، بل إن السعر الذي تبيع به والخدمات التي تقدمها كان يشجع بعض المحاولات تسريب المستلزمات الزراعية للقطاع الخاص، لوجود فارق واضح بين اسعار القطاع العام وما يقابله في القطاع الخاص.
- دعم اسعار المحاصيل الزراعية من خلال تحديد سعر مجز (من وجهة نظر الحكومة) وتكون هذه الأسعار محددة بحد أعلى وحد ادنى حسب نوعية وصنف المحصول المسوق.
- تقوم الدولة باستلام كامل الكمية المنتجة وتسليم مستحقاتها، أما مباشرة، أو بعد مدة وجيزة.

واستهدفت الحكومة العراقية من خلال إجراءاتها في التدخل، أعلاه، إلى تشجيع المزارعين على استمرار زراعة هذه المحاصيل، كونها محاصيل غذائية رئيسية، وزيادة رقعتها الزراعية واستثمار الأموال المحصلة من أسعار بيع المحاصيل في إدخال المكننة والتقنيات الحديثة وتركزت هذه الإجراءات وازدادت قوة بعد فرض إجراءات الحصار الدولي للمدة (1991–2003)، واعتبرت الدولة ، في حينة ، ان ذلك تحدياً يجب مواجهته وتفكيكه.

ولغرض الوقوف على حجم السيولة النقدية التي تم ضخها في السوق المحلية، للمدة من 1970–2002 من جراء تحديد الدولة لأسعار شراء المحاصيل الرئيسية وحصر تسويقها بالدولة بتحديد أسعار شراء الطن الواحد منها ومقارنتها بأسعارها الحقيقية لسعر الشراء نورد ما يأتي:

بلغت قيمة الإنتاج الكلي بسعر شراء الدولة للحنطة سنة 1970 مبلغاً مقداره 29,2 مليون دينار عراقي، في حين بلغت قيمة الإنتاج المتحقق بالأسعار الحقيقية ما قيمته 333,4 مليون دينار. وازدادت قيمة الإنتاج الكلي في سنة 2002 حتى بلغت 401,5 مليار دينار في حين كانت قيمة الإنتاج بالسعر الحقيقي 1,4 مليار دينار. وهذا يؤشر مستوى انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد المحلي عبر سنوات البحث وكما مبين في الجدول (1).

جدول (1) المساحة المزروعة بالحنطة والسعر الجاري والسعر الحقيقي وقيمة الإنتاج في العراق للمدة (1970-2002)

ت	السنة	المساحة المزروعة (ألف دونما)	السعر الجاري دينار / طن	السعر الحقيقي دينار للطن	قيمة الإنتاج الكلي بالسعر الجاري دينار	قيمة الإنتاج الكلي بالسعر الحقيقي دينار
1	1970	2691	18.4	408	12548800	278256000
2	1971	1584	40	538.6	17280000	232675200
3	1972	2902	19	760	18620000	744800000
4	1973	1856	34.1	435.6	15754200	201247200
5	1974	2076	35.5	473.8	18921500	252535400
6	1975	2269	35	515	15295000	225055000
7	1976	2303	36.6	419	21191400	242601000
8	1977	2144	41.5	348.8	19007000	159750400
9	1978	2857	41.5	356.6	25605500	220022200
10	1979	3490	44.5	131.4	25409500	75029400
11	1980	3659	61	137.1	41602000	93502200
12	1981	4195	70.2	131.6	64935000	121730000
13	1982	4665	77.5	145.7	71300000	134044000
14	1983	5566	88	142.6	73568000	119213600
15	1984	5744	91	156.2	43862000	75288400
16	1985	5795	120	197.6	159720000	263005600
17	1986	6108	120	174.6	125520000	182631600
18	1987	5867	120	151.6	89160000	112638800
19	1988	5916	120	106.3	172440000	152753100
20	1989	6333	120	144.9	796080000	961266600
21	1990	7980	250	56.2	463500000	104194800
22	1991	9648	500	72.4	384000000	55603200
23	1992	7077	2000	114.8	2708000000	155439200
24	1993	6333	2500	23.8	2225000000	21182000
25	1994	5559	20000	31.7	17080000000	27071800
26	1995	4676	60000	124.8	42720000000	88857600
27	1996	4175	60000	108	38820000000	69876000
28	1997	3999	50000	78.6	21500000000	33798000
29	1998	4186	90000	120.2	56700000000	75726000
30	1999	4178	90000	128.8	25470000000	36450400
31	2000	2306	100000	132.3	19300000000	25533900
32	2001	2117	105000	408	74865000000	290904000
33	2002	3862	105000	538.6	87465000000	448653800

المصدر: (1) هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات الدراسة.

(2) وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة.

المبحث الثاني: استخدام النماذج الرياضية (والإحصائية) في تحليل السياسة السعرية لمحصول الحنطة:

لغرض تحليل التغير في المساحة المزروعة من محصول الحنطة واتجاهاتها خلال المدة الزمنية المدروسة وكما مبين في الشكل (1)، حيث يلاحظ أن المساحة المزروعة من الحنطة تذبذبت بين الزيادة والنقصان، وبلغت أكبر مساحة مزروعة في سنة 1991، حيث بلغت أكثر من 10000 دونماً، فيما شهدت أقل مساحة في سنة 1977 وسنة 1989، حيث بلغت 3400 الف دونماً تقريباً.

وهناك عدة أسباب تكمن وراء ذلك، منها ضعف المردود الاقتصادي عند زراعة الارض بمحصول الحنطة بينما تتحقق ربحية جيدة عند زراعتها الخضر.

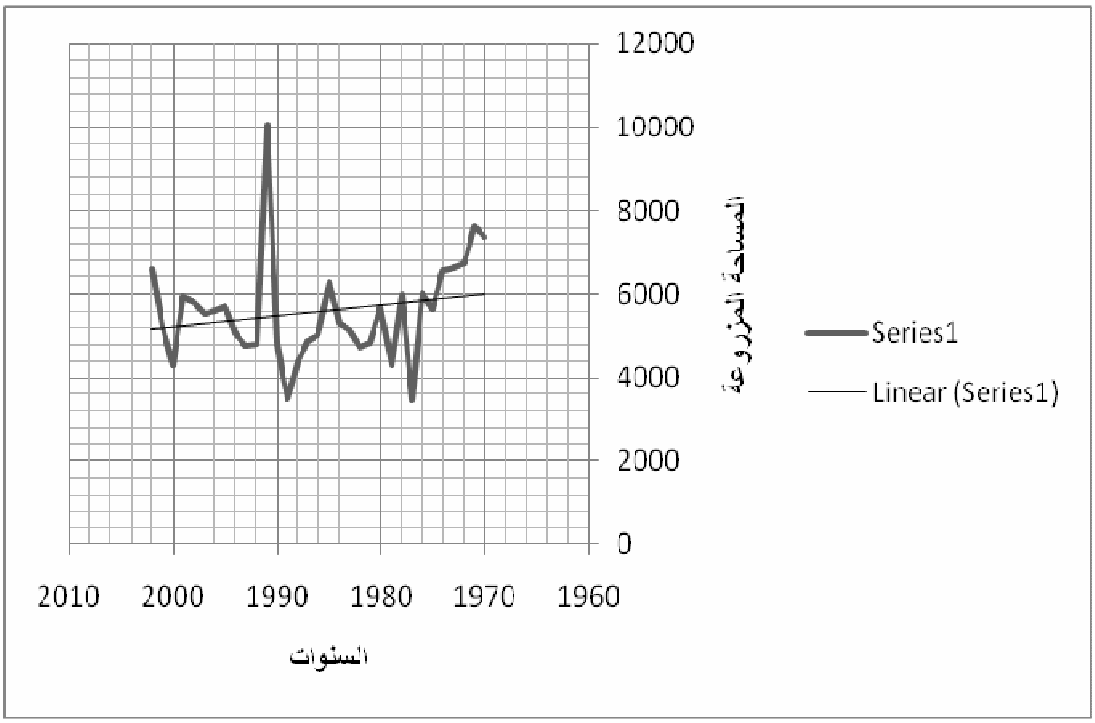

شكل (1) يمثل منحنى التغيير في المساحة المزروعة من الحنطة في العراق للفترة (1970–2002)

المصدر: إعداد الباحثين.

وبشكل عام وعند توفيق خط انحدار يمر بأغلب النقاط وكما مبين في الشكل (1) أعلاه يلاحظ أن الاتجاه العام للمساحة المزروعة خلال مدة الدراسة (1970–2002) تميل نحو النقصان.

ولغرض تحليل التغير في السعر الجاري للحنطة، ، وكما مبين في الشكل (2) حيث يلاحظ أن السعر الجاري للحنطة استمر بثبات واضح للمدة (1970–1990)، ثم أخذت الأسعار بالزيادة الكبيرة حتى وصلت في أوجها عند سنة 2001 و 2002، حيث وصل السعر إلى 105000 دينار للطن الواحد تقريباً. فيما كان أقل سعر جاري في سنة 1970.

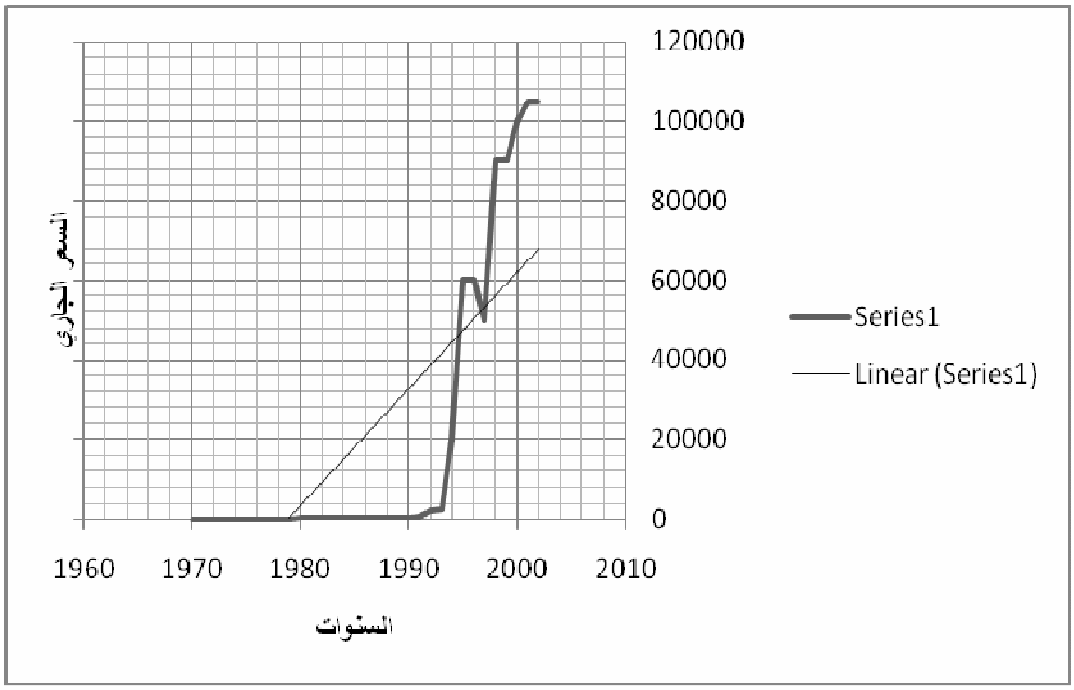

شكل (2) يمثل منحنى التغيير في السعر الجاري للحنطة في العراق للمدة (1970-2002)

المصدر: إعداد الباحثين.

وهناك عدة عوامل وراء ذلك منها نسب التضخم المرتفعة بسبب الحروب التي قامت في النهاية السبعينيات والثمانينيات، والحصار الاقتصادي الدولي الذي تعرض له القطر في التسعينيات من القرن الماضي والتي وصلت في أوجها سنة 1996، والجدول(2) يوضح فيه سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، حيث يلاحظ مستوى انخفاض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي على مدى سنوات البحث.

جدول(2) يبين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (1970-2003)

ت	السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
1	1970	0.295	0.530
2	1971	0.295	0.530
3	1972	0.295	0.490
4	1973	0.295	0.440
5	1974	0.295	0.440
6	1975	0.295	0.420
7	1976	0.295	0.420
8	1977	0.295	0.420
9	1978	0.295	0.420
10	1979	0.295	0.420
11	1980	0.295	0.475
12	1981	0.303	0.500
13	1982	0.311	0.500
14	1983	0.311	1.175
15	1984	0.311	1.175
16	1985	0.311	1.175
17	1986	0.311	1.175
18	1987	0.311	1.175
19	1988	0.311	1.175
20	1989	0.311	3.600
21	1990	0.311	7.900
22	1991	0.311	22.800
23	1992	0.311	74.300
24	1993	0.311	478.900
25	1994	0.311	1674.448
26	1995	0.311	1170.274
27	1996	0.311	1471
28	1997	0.311	1620
29	1998	0.311	1972
30	1999	0.311	1930
31	2000	0.311	1929
32	2001	0.311	1957
33	2003	0.311	1936

المصدر: البنك المركزي العراقي للسنوات قيد البحث، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

وبشكل عام وعند توفيق خط انحدار يمر بأغلب النقاط وكما مبين في الشكل (2) أعلاه يلاحظ أن الاتجاه العـــام للسعر الجاري خلال مدة الدراسة (1970–2002) تميل نحو الزيادة الكبيرة.

ولغرض تحليل التغير في السعر الحقيقي للحنطة، وكما مبين في الشكل (3) حيث يلاحـــظ أن الـــسعر الحقيقي للحنطة تذبذب بين الزيادة والنقصان طول مدة الدراسة (1970–2002)، وقد بلغ أعلى سعر حقيقي في سنة 1972، حيث وصل إلى قرابة 800 دينار للطن، بينما بلغ أدنى سعر ممكن في سنة 1993. كما يلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في السعر الحقيقي في سنة 2002

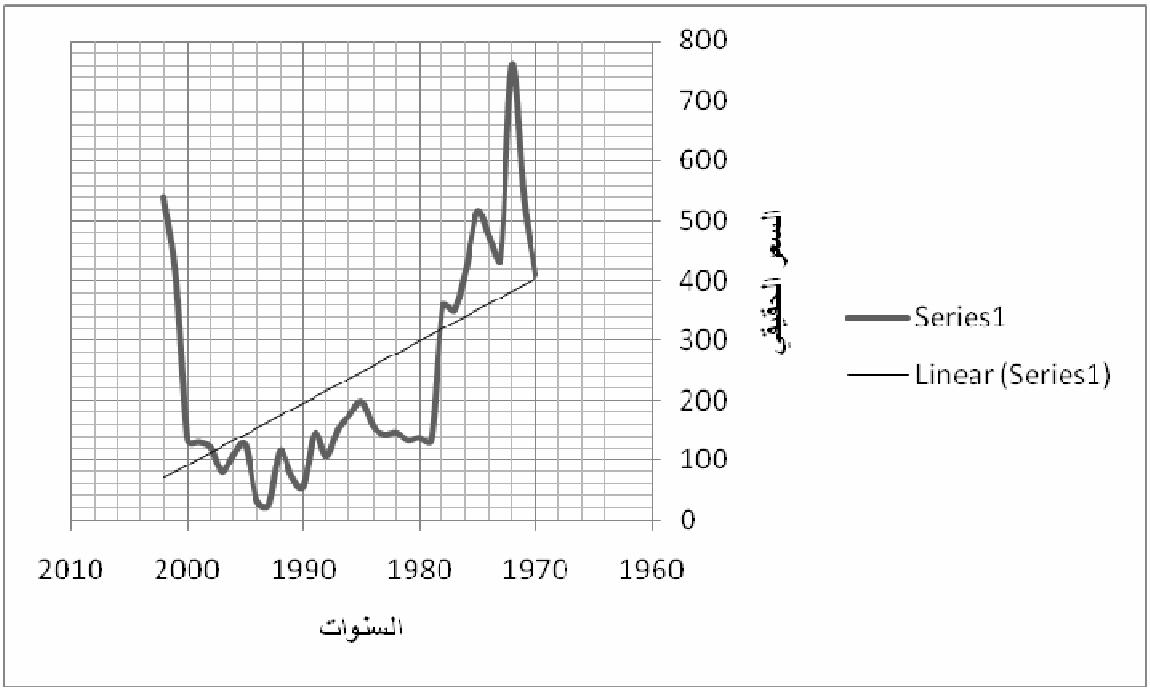

شكل (3) يمثل منحنى التغيير في السعر الحقيقي للحنطة في العراق للمدة (1970–2002)

المصدر: إعداد الباحثين.

وبشكل عام وعند توفيق خط انحدار يمر بأغلب النقاط وكما مبين في الشكل (3) أعـــلاه يلاحـــظ أن الاتجاه العام للسعر الحقيقي خلال مدة الدراسة (1970–2002) يميل نحو الانخفاض الكبير.

وتعود أسباب ذلك إلى أن الاقتصاد العراقي عانى منذ سبعينيات القرن الماضي – كونه اقتصاد حرب – جندت فيه الموارد الاقتصادية باتجاه خدمة الحرب، ومن ابرز ملامحه عدم الاستقرار الاقتـــصادي، وتـــأثر الأسعار فيه بالتقلبات التي صاحبت التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي (يلاحظ جدول (2))، إضافة إلى أن السعر الحقيقي للحنطة يتأثر بسعرها في السوق العالمية.

اثر السعر في توجيه المساحة: لإثبات مدى فاعلية اثر السعر في توجيه المساحة، على فرض ثبات كافة العوامل الأخرى، فقد تم تطبيق نماذج الدوال الخطية والنصف لوغارتمية واللوغارتمية المزدوجة لمحصول الحنطة والتعبير عنها كما يأتي:

1) المساحة المزروعة دالة للسعر الجاري لسنة سابقة.
2) المساحة المزروعة دالة للسعر الجاري لسنتين سابقتين.

3) المساحة المزروعة دالة للسعر الحقيقي لسنة سابقة.

4) المساحة المزروعة دالة للسعر الحقيقي لسنتين سابقتين.

ولقد استُخدم أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لتقدير معلمات النماذج السابقة الذكر باعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لدراسة مدى تأثير السعر الجاري والسعر الحقيقي على المساحة المزروعة، حيث تم استخدام اختبار كولموكروف – سميرنوف لمتغير المساحة المزروعة باعتباره متغيراً معتمداً في نموذج الانحدار، وقد ظهرت النتائج أن المتغير يتوزع توزيعاً طبيعياً.(Gibbons, 2005: .245-246)، وكانت النتائج كما موضحة في الجداول الآتية:

جدول (3) تحليل ثلاثة أنواع من الدوال لتحديد تأثير السعر الجاري لسنة سابقة على المساحة المزروعة لمحصول الحنطة في العراق للمدة (1970–2002)

ت	انواع الدوال	معلمتي النموذج	الانحراف المعياري لتقدير المعلمات	اختبار t	P-Value	معامل التحديد R^2	قيمة ديربن–واتسون D.W.
1	الخطية $AR_t = 5507 + 0.00050\ CP_{t-1}$	b_0 b_1	255.5 0.004315	21.56 0.11	0.000 0.909	0.0%	1.81685
2	النصف لوغاريتمية $AR_t = 5556 - 13\ LOGCP_{t-1}$	b_0 b_1	505.4 162.0	10.99 -0.08	0.000 0.939	0.0%	1.81680
3	اللوغاريتمية المزدوجة $LOGAR_t = 3.73 + 0.0014\ LOGCP_{t-1}$	b_0 b_1	0.03730 0.01196	99.96 0.12	0.000 0.907	0.0%	1.76164

المصدر: إعداد الباحثين.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ديربن–واتسون (D.W.) للنماذج الثلاثة تظهر عدم وجود ارتباط ذاتي بين المشاهدات المتتالية (Kutner, 1996: 1349-1350)

كما ظهرت قيم اختبار (t) وللنماذج الثلاثة المستخدمة في البحث عدم وجود تأثير لمتغير السعر الجاري للسنة السابقة على المساحة المزروعة للسنة الحالية حيث ظهرت قيم (P-Value) للمعلمة b_1 أكبر من 0.05.

ولقد ظهرت قيمة معامل التحديد (R^2) وللنماذج الثلاثة متساوية وهي (0.0%)، ويمثل معامل التحديد نسبة الانحرافات (التغيرات) الموضحة إلى الانحرافات الكلية و (R^2) يقيس جودة معادلة الانحدار، وبتعبير آخر أن معامل التحديد هو نسبة التغيرات التي يفسرها المتغير المستقل السعر من المتغيرات الكلية الحاصلة في المساحة المزروعة، ويعبر ذلك عن محاولة ايجاد العلاقة بين السعر والمساحة المزروعة وتبيان قوة هذه العلاقة او قوة

التأثير، ويحدد معامل التحديد (R^2) قوة تأثير المتغير المستقل السعر على اتجاه وسلوك المتغير التابع المساحة المزروعة وهذه القوة تعني وجود رابطة أو تأثير حقيقي للسعر وتزداد او تقل وفقا لهذه القوة، فأذا كانت ضعيفة فأنها ستقترب من الصفر، واذا كانت قوية فأنها ستقترب من الواحد عدد صحيح، وعندما يكون معامل التحديد صفرا فأنه يعني انه لا يوجد تأثير يذكر من المتغير المستقل على المتغير التابع. (السيفو، 2006: 152-153) (الحيالي، 1991: 78)

ويظهر من التحليل السابق أن معامل التحديد للنماذج الثلاث يظهر انه لا يوجد اي تأثير للمتغير المستقل وهو السعر الجاري لسنة سابقة على المتغير التابع وهو المساحة المزروعة بالحنطة.

جدول (4) تحليل ثلاثة أنواع من الدوال لتحديد تأثير السعر الحقيقي لسنة سابقة على المساحة المزروعة لمحصول الحنطة في العراق للمدة (1970-2002)

ت	انواع الدوال	معلمتي النموذج	الانحراف المعياري لتقدير المعلمات	اختبار t	P-Value	معامل التحديد R^2	قيمة ديربن-واتسون D.W.
1	الخطية $AR_t = 5177 + 1.51\ RP_{t-1}$	b_0 b_1	356.1 1.237	14.54 1.22	0.000 0.230	4.8%	1.96000
2	النصف لوغاريتمية $AR_t = 4787 + 330\ LOGRP_{t-1}$	b_0 b_1	1442 639.7	3.32 0.52	0.002 0.610	0.9%	1.87465
3	اللوغاريتمية المزدوجة $LOGAR_t = 3.67 + 0.0297\ LOGRP_{t-1}$	b_0 b_1	0.1062 0.04712	34.52 0.63	0.000 0.533	1.3%	1.82867

المصدر: إعداد الباحثين.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ديربن-واتسون (D.W.) وللنماذج الثلاثة تظهر عدم وجود ارتباط ذاتي بين المشاهدات المتتالية.

كما ظهرت قيم اختبار(t) وللنماذج الثلاثة المستخدمة في البحث عدم وجود تأثير لمتغير السعر الحقيقي للسنة السابقة على المساحة المزروعة للسنة الحالية حيث ظهرت قيمة (P-Value) للمعلمة b_1 أكبر من 0.05.

ولقد ظهرت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج الخطي (4.8%)، وهي أكبر من قيم معامل التحديد للنماذج الأخرى، وهذا يدل على أن نسبة (4.8%) من المتغيرات التي تؤثر على المساحة المزروعة يسببها السعر الحقيقي لسنة سابقة ويؤشر ذلك على ان العلاقة بين السعر الحقيقي لسنة سابقة والمساحة المزروعة من الحنطة ضعيفة جدا، وان تأثير السعر الحقيقي لسنة سابقة محدودا جدا.

جدول (5) تحليل ثلاثة أنواع من الدوال لتحديد تأثير السعر الجاري لسنتين سابقتين على المساحة المزروعة لمحصول الحنطة في العراق للمدة (1970–2002)

ت	انواع الدوال	معلمتي النموذج	الانحراف المعياري لتقدير المعلمات	اختبار t	P-Value	معامل التحديد R^2	قيمة ديربن–واتسون D.W.
1	الخطية $AR_t = 5416 + 0.00124\ CP_{t-2}$	b_0 b_1	251.6 0.004183	21.52 0.30	0.000 0.770	0.3%	1.99802
2	النصف لوغاريتمية $AR_t = 5358 + 33\ LOGCP_{t-2}$	b_0 b_1	500.4 158.5	10.71 0.21	0.000 0.835	0.2%	1.99633
3	اللوغاريتمية المزدوجة $LOGAR_t = 3.71 + 0.0047\ LOGCP_{t-2}$	b_0 b_1	0.03687 0.01217	100.74 0.39	0.000 0.702	0.5%	1.93181

المصدر: إعداد الباحثين.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ديربن–واتسون (D.W.) وللنماذج الثلاثة تظهر عدم وجود ارتباط ذاتي بين المشاهدات المتتالية.

كما ظهرت قيم اختبار(t) وللنماذج الثلاثة المستخدمة في البحث عدم وجود تأثير لمتغير السعر الجاري لسنتين سابقتين على المساحة المزروعة للسنة الحالية حيث ظهرت قيم (P-Value) للمعلمة b_1 أكبر من 0.05.

ولقد ظهرت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج اللوغاريتمي المزدوج (0.5 %)، وهي أكبر من قيم معامل التحديد للنماذج الأخرى، وهذا يدل على أن نسبة (0.5%) من المتغيرات التي تؤثر على المساحة المزروعة يسببها السعر الجاري لسنتين سابقتين ويؤشر ذلك على ان العلاقة بين السعر الجاري لسنتين سابقتين والمساحة المزروعة من الحنطة ضعيفة جدا، وان تأثيره محدودا جدا أو لا يكاد يكون له تأثير.

جدول (6) تحليل ثلاثة أنواع من الدوال لتحديد تأثير السعر الحقيقي لسنتين سابقتين على المساحة المزروعة لمحصول الحنطة في العراق للمدة (1970–2002)

ت	انواع الدوال	معلمتي النموذج	الانحراف المعياري لتقدير المعلمات	اختبار t	P-Value	معامل التحديد R^2	قيمة ديربن–واتسون D.W.
1	الخطية $AR_t = 5196 + 1.15\ RP_{t-2}$	b_0 b_1	347.5 1.227	14.96 0.94	0.000 0.354	3.0%	2.08695
2	النصف لوغاريتمية $AR_t = 5195 + 116\ LOGRP_{t-2}$	b_0 b_1	1418 632.9	3.66 0.18	0.001 0.856	0.1%	2.01015
3	اللوغاريتمية المزدوجة $LOGAR_t = 3.69 + 0.0185\ LOGRP_{t-2}$	b_0 b_1	0.1049 0.04680	35.14 0.40	0.000 0.695	0.5%	1.91653

المصدر: إعداد الباحثين.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ديربن–واتسون (D.W.) وللنماذج الثلاثة تظهر عدم وجود ارتباط ذاتي بين المشاهدات المتتالية.

كما ظهرت قيم اختبار(t) وللنماذج الثلاثة المستخدمة في البحث عدم وجود تأثير لمتغير السعر الحقيقي لسنتين سابقتين على المساحة المزروعة للسنة الحالية حيث ظهرت قيم (P-Value) للمعلمة b_1 أكبر من 0.05.

ولقد ظهرت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج الخطي (3.0 %)، وهي أكبر من قيم معامل التحديد للنماذج الأخرى، وتدل هذه النتيجة على ان تأثير السعر الحقيقي لسنتين سابقتين على المساحة المزروعة بالحنطة لم تتجاوز (3.0 %) من المتغيرات التي تؤثر على المساحة المزروعة ويؤشر ذلك على ان العلاقة بين السعر الحقيقي لسنتين سابقتين والمساحة المزروعة من الحنطة ضعيفة جدا، وان تأثيره كذلك محدودا جدا.

الاستنتاجات:

1) انخفاض مستوى القدرة الشرائية لوحدة النقد المحلي عبر سنوات البحث.
2) الاقتصاد العراقي عانى من عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب ظروف الحرب، التي أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، وتأثر الأسعار بالتغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي.
3) أن السعر الحقيقي للحنطة يتأثر بسعر الحنطة في السوق العالمية.
4) يميل الاتجاه العام للمساحة المزروعة خلال مدة الدراسة إلى النقصان.
5) يميل الاتجاه العام للسعر الجاري خلال مدة الدراسة إلى الزيادة الكبيرة.

6) يميل الاتجاه العام للسعر الحقيقي خلال مدة الدراسة إلى الانخفاض الكبير.

7) أظهرت نتائج التحليل عدم وجود تأثير للسعر الجاري والسعر الحقيقي لسنة سابقة ولسنتين سابقتين على المساحة المزروعة بافتراض ثبات العوامل المؤثرة الأخرى.

التوصيات:

1) يتطلب أن لا تعتمد السياسة السعرية زيادة الأسعار هدفاً بحد ذاته، وإنما تعمل على تقديم حوافز حقيقية للمنتجين، وأن يرتبط زيادة السعر بمدى استجابة المساحة المزروعة.

2) يعد السعر واحداً من المحفزات لزيادة الإنتاج والإنتاجية والمساحة المزروعة، لذلك يتطلب أن تتلمس السياسة السعرية انعكاس إجراءاتها بشكل إيجابي على المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية.

3) تعد السياسة السعرية جزءاً من السياسة الزراعية التي تتضمن حزماً من السياسات، ويتطلب مراعاة مدى ترابط حزمة السياسة السعرية مع الحزم الأخرى عند رسم السياسة السعرية لمحاصيل الحبوب.

4) مراعاة الأسعار العالمية للحبوب عند وضع السقوف السعرية للمنتج المحلي منها.

المراجع والمصادر:

1. أبو علي، محمد سلطان و خير الدين، هناء، (1972)، الأسعار وتخصيص المـوارد، دار الجامعـات المصرية، الإسكندرية.
2. جعاطة، احمد زبير و خليفة، علي ،(1978) ،النظرية الاقتصادية التحليل الاقتـصادي الجزئـي، بغـداد، مطبعة العاني.
3. الجهاز المركزي للأسـعار، (1979)، الـسياسة الـسعرية، الجـزء الثالـث، القـطاع الـزراعـي.
4. الجهاز المركزي للأسعار، (1985)، السياسة السعرية خصائص الواقع ومتطلبات المستقبل، بغداد.
5. الحيالي، طالب حسن نجم، (1991)، مقدمة في الاقتصاد القياسي، جامعة بغداد، بغداد.
6. الحيالي، علي درب كسار، (1997)، بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها عند رسم السياسة السعرية للرز في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الزراعة جامعة بغداد.
7. الزوبعي، عبد الله علي مضحي، (1995)، تحليل اقتصادي للآثار المترتبة على دعـم أسـعار الحبـوب الرئيسة في العراق للمدة 1970–1990 القمح نموذج تطبيقي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الزراعـة جامعة بغداد.
8. السيفو، وليد إسماعيل، (1988)، المدخل إلى الاقتصاد القياسي، وزارة التعليم العالي والبحـث العلمـي، جامعة الموصل، نينوى.
9. السيفو، وليد إسماعيل،فيصل مفتاح شلوف ، صائب جواد ابراهيم (2006) ، اساسيات الاقتصاد القياسـي التحليلي نظرية الاقتصاد القياسي والاختبارات ،ط1، المكتبة الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن .
10. القيسي، عماد محمد عبد الرحمن، (2002)، تقدير الآثار الاقتصادية المترتبة علـى الـسياسة الـسعرية لمحصول الذرة الصفراء في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الزراعة جامعة بغداد.
11. كنعان، ندى عبد الحسين مجيد،(1998)، تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج واستهلاك الشعير فـي العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الزراعة جامعة بغداد.
12. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1999)، الندوة القومية حول اثر سياسات وبرامج الخصخصة علـى أوضاع الزراعة العربية في تونس، الخرطوم، السودان.
13. منظمة الزراعة والأغذية، (1991)، السياسات السعرية للسلع الزراعية، روما، العدد 91.
14. منظمة الزراعة والأغذية، (1991)، السياسات السعرية للسـلع الزراعية، رومـا، الـعدد 1/91.
15. هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات الدراسة.
16. هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نشرات إحصائية سنوية لسنوات الدراسة.
17. وزارة التخطيـط، الجـهاز الـمركـزي للإحـصاء، كـراس تـطـور الـمؤشرات الإحصائية الزراعية.
18. وزارة التخطيط ، المعهد القومي للتخطيط ، (1984) السياسة السعرية وتدخل الدولة في عمليات التسعير.

19. Gibbons, J. D. & Chakraborti, S., Nonparametric Statistical Inference, 4th ed., rev. and expanded, New York : Marcel Dekker, INC, 2005.
20. Kutner, M. N., Nachtsheim, C. J. and Neter, J., Applied Linear Regression Models, Fourth Edition, New York: McGraw-Hill Companies, 1996.
21. Tomek, G. T. & Robeson, K. L., Agricultural Product prices, Cornell University Press, Ithac And London, 1982.
22. U.N , ESCAW, Evaluation Of Agricultural Polices In Palestinian Territories, 1998.